

بينها حق العمل والتملك وغيرها. واعتبرت الوثيقة أن مسألة السلاح قضية سياسية مرتبطة بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، ويجب أن لا يُستخدم في النزاعات الداخلية. وأكدت الوثيقة على التزام الفلسطينيين بالقانون اللبناني بما لهم وما عليهم.

كما قدّم التحالف والجبهتان الشعبية والديمقراطية وثيقة تنظيمية تنظم عمل لجنة المتابعة. ووعدت حركة فتح بدراسة الوثيقتين السياسية والتنظيمية دون أن يظهر ما يشير إلى إمكانية تغيير موقفها فيما يتعلق بمداورة رئاسة أمانة السرّ، بينما تصرّ الفصائل الأخرى على مشاركة الجميع تحت شعار «شركاء في الدم، شركاء في القرار». وهناك خشية لدى بعض الفصائل من وجود ضغوطات تُمارس على منظمة التحرير الفلسطينية من أجل إفشال الحوار وتمير مشاريع لا تحقق مصالح الشعب الفلسطيني، خاصة في ظل وجود توقّعات تشير إلى أن الحكومة اللبنانية وبعد الانتخابات النيابية ستعرض بدورها هي الأخرى لضغوط مماثلة من أجل توطئ بعض الفلسطينيين وتهجير البعض الآخر. ■

حالياً عند نقطتين لهما علاقة بألية اتخاذ وصلاحيات هيئة التنسيق وأمانة السرّ، حيث عارضت حركة فتح أن تكون رئاسة أمانة السرّ دورية بين الفصائل الفلسطينية كل ثلاثة أشهر، وأصرّت على احتكار الرئاسة متجاهلة الثقل الذي تمثله الفصائل الأخرى.

وطراً خلاف آخر حول صلاحيات هيئة التنسيق وأمانة السرّ حيث ترى فتح أن أمانة السرّ هي الهيئة القيادية العليا لهيئة التنسيق، بينما ترى الفصائل الأخرى أن أمانة اسر هي هيئة تنفيذية تنفذ ما تقرّره هيئة التنسيق الموسّعة. وقدّم تحالف القوى الفلسطينية والجبهتان الشعبية والديمقراطية لحركة فتح وثيقة سياسية تعبر عن موقف التحالف والجبهتين مما يجري على الساحة اللبنانية فيما يخص اللاجئين، وتنص الوثيقة على أن حق العودة هو حق أساسي وطبيعي، فردي وجماعي للشعب الفلسطيني. وطالبت الوثيقة لبنان بدعم ومساندة حق العودة ورفض كافة المشاريع الهادفة لإسقاطه وفي مقدمتها رفض التوطين. وبالنسبة لحقوق اللاجئين في لبنان طالبت الوثيقة بالحقوق المدنية والاجتماعية والإنسانية للشعب الفلسطيني ومن

وفي السياق ذاته عيّنت وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين (الأنروا) مديرة للإدارة أميركية الجنسية وأخذت على عاتقها مند وصولها إلى بيروت إجراء إحصاء مفصل حول عدد اللاجئين الفلسطينيين وأماكن إقامتهم.

وأشارت بعض الصحف العربية، نقلاً عن مصادر موثوقة أنه بعد الجولة الثالثة من الانتخابات في لبنان، عقد اجتماع في فرنسا ضم سفراء الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا في لبنان وتيري رود لارسن، ممثل الأمين العام للأمم المتحدة. وتناول هذا الاجتماع قضية اللاجئين في لبنان وتقرّر تحسين ظروف خمس مخيمات فلسطينية في لبنان، وهناك خشية أن يكون هذا المشروع مقدمة للتوطين. كل هذه المعطيات فرضت على الفلسطينيين في لبنان البحث عن مرجعية تمثّل جميع اللاجئين للتعاطي مع الحكومة اللبنانية بشكل رسمي ووضع استراتيجية مشتركة لمواجهة الأخطار المحدقة، خاصة وأن الدولة اللبنانية لم تعترف للفلسطينيين بمرجعية تمثّلهم، وتتناول معها فيما يخص مشاكلهم. ولكن بعد سلسلة الاجتماعات التي عقدها الفصائل والقوى الفلسطينية في لبنان، توقف الحوار

